

## تحليل المركز المالي

## Financial position analysis

تشكل قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاه الغير مسألة مهمة تستوجب التحليل والدراسة. وتكون المنشأة قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير عندما تتوافر لديها السيولة الكافية لذلك وبالقدر الذي لا يؤدي إلى تجميد لا لزوم له للأموال وهذا يؤثر في ربحيتها، وعادة تصنف الالتزامات إلى نوعين: التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل، لذلك يتم دراسة وتحليل قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عن طريق تحليل المركز المالي قصير الأجل، وتحليل المركز المالي طويل الأجل.

**تحليل المركز المالي قصير الأجل: Analysis of short- term financial position:**

يتحدد المركز المالي قصير الأجل من خلال مقدار الأصول المتداولة التي تمتلكها المنشأة بتاريخ معين مقارنة بالالتزامات المتداولة المترتبة عليها في ذلك التاريخ، وتهدف دراسة المركز المالي للوحدات إلى تحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الميزانية والبحث عن أسبابها وتأثيرها على قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

لذلك فإن تحليل المركز المالي قصير الأجل يتناول بشكل خاص الموضوعات التالية:

1. تعريف وتحديد مفاهيم رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل ودور كل منهما في تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.
2. تحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الأصول والخصوم بين فترتين محاسبتين متتاليتين وأسباب هذه التغيرات وأثرها على قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات في الأجل القصير، وذلك من خلال القائمتين التاليتين: قائمة تغير رأس المال العامل، وقائمة التغير في المركز المالي (قائمة الموارد والاستخدامات)
3. دراسة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من خلال المفهوم النقدي للسيولة. وذلك بالاستناد إلى تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وإعداد قائمة التدفقات النقدية وتحليلها.

أولاً: رأس المال العامل **Working capital**: هو مجموعة العناصر التي تشكل الأصول المتداولة لدى المنشأة، وقد يعرف أنه رأس المال الدائر، ورأس المال المتحرك.... وهي تسميات توضح صفة التغير والحركة لمجموعة العناصر المتداولة.

فإذا نظرنا إلى أي ميزانية نجد أنها مؤلفة من قسمين (قسم علوي وقسم سفلي) على النحو التالي:

الموجودات الميزانية العمومية المطالب

الموجودات الثابتة	→	الأموال المستثمرة ( حقوق الملكية + د. ط. أجل )
أموال متداولة وجاهزة	→	ديون قصيرة الأجل ( مطالب متداولة )

يبين طرف المطالبين مصادر أموال المشروع ويبين طرف الموجودات أوجه استخدام هذه الأموال والمنطق السليم هو أن تمول الموجودات الثابتة من الأموال المستثمرة، وتمول الموجودات المتداولة والجاهزة من الديون قصيرة الأجل وهذا التوازن يدعى قاعدة الحد الأدنى للتوازن المالي.

ولكن هذا لا يكفي لضمان استقرار المشروع لذلك لابد من وجود هامش أمان وهو زيادة الموجودات المتداولة والجاهزة عن الديون قصيرة الأجل، وهذه الزيادة تدعى صافي رأس المال العامل، أما الموجودات المتداولة والجاهزة فيطلق عليها إجمالي رأس المال العامل.

### 1. صافي رأس المال العامل net Working capital:

هو الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون قصيرة الأجل أو هو الفرق بين الأموال المستثمرة وصافي الموجودات الثابتة، (هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي لا تقابله أو الذي لا تموله التزامات متداولة، وإنما هو ممول من مصادر تمويل طويلة الأجل / حقوق الملكية، القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل / أو هو ذلك الجزء من حقوق الملكية أو القروض طويلة وقصيرة الأجل الذي لا يمول أصولاً ثابتة بل يمول جزءاً من الأصول المتداولة)، فإذا كان صافي رأس المال العامل:

- موجباً: هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة تمول من الأموال المستثمرة
- صفراً: يعني هذا أن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي
- سالباً: هذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم والشركة مهددة بالإفلاس.

**مثال:** قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على الشكل التالي:

المطلوب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	500000	موجودات ثابتة
قروض ط. الأجل	100000	موجودات متداولة وجاهزة
ق. قصيرة الأجل	200000	
	800000	

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل:

صافي رأس المال العامل = موجودات متداولة وجاهزة - قروض قصيرة الأجل

$$200000 = 200000 - 400000 =$$

صافي رأس المال العامل = الأموال المستثمرة - صافي الموجودات الثابتة

$$200000 = 400000 - 600000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل موجب وهذا يعني أن الموجودات الثابتة وجزء من الأموال الجاهزة والمتداولة يمول من الأموال المستثمرة في المشروع وبالتالي يدل على أن وضع الشركة جيد.

## 2. صافي رأس المال العامل الخاص:

- هو عبارة عن الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون طويلة الأجل وقصير الأجل أو هو الفرق بين الأموال الخاصة وصافي الموجودات الثابتة، فإذا كان صافي رأس المال العامل الخاص:
- موجباً: هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان في المشروع.
  - صفراً: الشركة تمول موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة فقط والموجودات الجاهزة والمتداولة ممولة من ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل، وتحقق الشركة الحد الأدنى للتوازن المالي في حال عدم وجود ديون طويلة الأجل، أو تحقق هامش أمان في حال وجود ديون طويلة الأجل.
  - سالب: هذا يعني أن الشركة تمول جزء من موجوداتها الثابتة من الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهنا يجب أن نفرق بين حالتين:
    - أ. الديون طويلة الأجل أصغر من الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون قصيرة الأجل وهذا وضع غير سليم للمنشأة.
    - ب. الديون طويلة الأجل أكبر أو يساوي الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون طويلة الأجل وهذا وضع غير سليم للمنشأة.

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

المطلوب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	250000	موجودات ثابتة 200000
د. ط. الأجل	50000	موجودات متداولة وجاهزة 150000
د. قصيرة الأجل	50000	
	350000	350000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل: صافي رأس المال العامل الخاص = موجودات متداولة وجاهزة - (د. ط. الأجل + د. ق. الأجل)

$$50000 = 100000 - 150000 =$$

صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$50000 = 200000 - 250000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل الخاص موجب وهذا يعني أن لدى الشركة هامش أمان هو زيادة الأموال الخاصة على الموجودات الثابتة بالإضافة إلى د. طويلة الأجل (100000 = 50000 + 50000).

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	150000	موجودات ثابتة 200000
د. ط. الأجل	30000	موجودات متداولة وجاهزة 50000
د. قصيرة الأجل	70000	
	250000	250000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل:

صافي رأس المال العامل الخاص = موجودات متداولة وجاهزة - (د. ط. الأجل + د. ق. الأجل)

$$(50000) = 100000 - 50000 =$$

صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$(50000) = 200000 - 150000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل الخاص سالب وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون. طويلة الأجل بمبلغ 30000 ومن د. ق. الأجل بمبلغ 20000 وبالتالي الوضع غير سليم في المنشأة.

3. صافي رأس المال العامل الخارجي:

هو عبارة عن التمويل الخارجي ويتمثل في القروض طويلة الأجل أو هو عبارة عن الفرق بين صافي رأس المال

العامل وصافي رأس المال العامل الخاص. فإذا كان صافي رأس المال العامل الخارجي:

- موجباً: أي أن الشركة لديها قروض طويلة الأجل وتمول منه استثماراتها
- صفر: دليل على عدم وجود قروض طويلة الأجل
- لا يمكن أن يكون صافي رأس المال العامل الخارجي سالب.

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

الميزانية العمومية

أموال خاصة	800000	آلات	250000
م. أ. آلات	50000	مباني	480000
م. أ. مباني	80000	مساهمات مالية	100000

د. ط. الأجل	200000		
أوراق دفع	50000	مخزون	100000
دائنون	80000	أوراق قبض	120000
أرباح قيد التوزيع	70000	نقدية	0000 28
	<b>1330000</b>		<b>1330000</b>

المطلوب: - حساب صافي رأس المال العامل

- حساب صافي رأس المال العامل الخاص
- حساب صافي رأس المال العامل الخارجي
- إبداء في وضع الشركة

الحل:

1. صافي رأس المال العامل = الأموال المستثمرة - صافي الموجودات الثابتة

$$300000 = (100000 + 400000 + 200000) - (200000 + 800000) =$$

أو صافي رأس المال العامل = موجودات متداولة وجاهزة - ديون ق. الأجل

$$300000 = 200000 - 500000 =$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل موجب وبالتالي الشركة لديها هامش أمان وهي قادرة على تمويل موجوداتها الثابتة وجزء من المتداولة والجاهزة من أموالها الخاصة وبالتالي الشركة ليست بحاجة إلى تمويل خارجي.

2. صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$100000 = 700000 - 800000 =$$

$$= م. متداولة وجاهزة - د. ق. الأجل$$

$$100000 = 400000 - 500000 =$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل الخاص موجب وبالتالي الشركة لديها هامش أمان هو زيادة الأموال الخاصة على الموجودات الثابتة.

3. صافي رأس المال العامل الخارجي = ص. ر. المال العامل - ص. ر. المال العامل الخاص

$$200000 = 100000 - 300000 =$$

إن صافي رأس المال العامل الخارجي موجب وبالتالي الشركة لديها قرض. طويل الأجل تمول منه استثماراتها.